مراكز البحوث وصناعة القرار: في دولة الإمارات العربية المتحدة

عبدالرزاق فارس الفارس

مراكز البحوث وصناعة القرار: في دولة الإمارات العربية المتحدة

عبدالرزاق فارس الفارس*

ملخص

هدفت الورقة إلى رصد القدرات البحثية المحلية القائمة في دولة الإمارات. وإستندت الورقة على مسح صمم خصيصاً لهذا الغرض حيث تم توزيع أداة إستبيان لجميع مراكز البحث والدراسات والوحدات الحكومية المعروفة. وإشتملت أداة الإستبيان على أسئلة حول عدد العاملين المتخصصين ومصادر التمويل وطبيعة الإنتاج العلمي وطرق تقييم هذا الإنتاج ووسائل النشر. كذلك تم إستكشاف القضايا المتعلقة بتأثير هذه المراكز على السياسات والقيود التي تواجه المراكز. وتلاحظ الورقة أن مراكز البحوث والدراسات المتخصصة تعتبر ظاهرة حديثة في الإمارات وأنها ذات أحجام صغيرة وهي مظاهر لها تأثير على عملية تراكم المعرفة.

Research Centers and Decision Making in the United Arab Emirates

Abdel Razag Faris Al-Faris

Abstract

This paper looks at the local research capacity in the United Arab Emirates (UAE). The paper is based on a special survey designed for the purpose where a questionnaire was distributed to all known research and studies centers and government units . The survey instrument asked questions on the number of researchers, sources of funding, nature of scientific output, evaluation of such output and dissemination channels. Areas relating to the possible policy impact of the output of the research centers and the constraints facing them are also explored. The paper notes that specialized research and studies centers in UAE are of recent establishment, and are small in size, which are features that reflect on the process of knowledge accumulation.

* أستاذ في قسم الاقتصاد – جامعة الإمارات العربية المتحدة .

المقدمة

أصبحت البحوث والدراسات في عالمنا المعاصر إحدى المجالات المهمة والأدوات الأساسية التي تساهم في تقدم المجتمع ورقيه، كما تساهم في تعزيز عملية التنمية وضمان استمرار جهودها . وبعد أن كانت تلك البحوث والدراسات تتم من خلال جهود ذاتية واجتهادات خاصة ووفق أولويات وتوجهات ومنطلقات فردية، فقد تحولت الآن في معظم المجتمعات إلى جهود جماعية، تسعى لتحقيق أهداف محددة ودراسة قضايا تشغل اهتمام المجتمع أو متخذي القرار فيه. وقد تمثلت هذه الجهود الجماعية في إنشاء مراكز البحوث ودوائر الدراسات المستقلة أو تلك التي تتبع مؤسسات أكبر مثل الوزارات أو المؤسسات الحكومية أو المشتركة أو الخاصة. وأصبحت هذه المؤسسات تقوم بدور متعاظم، متعدد الوجوه في دراسة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتقديم الحلول لها، وتقديم الخطط والبرامج لضمان الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع البشرية والطبيعية.

وبالرغم من حداثة نشأتها فقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة بروز العديد من مراكز البحوث والدراسات خلال فترة قصيرة من الزمن. وتنوعت هذه المراكز والإدارات بين خدمة الأهداف الاتحادية أو المحلية في الإمارات المكونة للدولة. كما تنوعت أنشطتها بين المجالات الاقتصادية بشكل أساسي، والمجالات الاستراتيجية والاجتماعية والسياسية على وجه العموم.

تهدف هذه الورقة إلى رصد القدرات المحلية لمراكز البحوث وإدارات الدراسات القائمة في دولة الإمارات. ويشمل هذا الرصد التعرف على قدرات هذه المؤسسات من حيث، عدد العاملين المتخصصين، ومصادر التمويل، وطبيعة الإنتاج العلمي والفكري لها، وطرق تقييم هذا الإنتاج من خلال التحكيم الداخلي أو الخارجي، وكذلك وسائل نشر هذا الإنتاج من خلال الكتب والنشرات الدورية أو المجلات العلمية المحكمة.

كما هدفت الورقة، التي بنيت على نتائج استبيان وزع على جميع مراكز البحث وإدارات الدراسات في الدولة، إلى معرفة مدى مساهمة هذه المؤسسات في عمليات اتخاذ القرار، من خلال وضع الخطط التنموية العامة أو القطاعية وتقييم هذه الخطط والمساهمة في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفي بناء قواعد البيانات والإحصاءات. كما هدفت الورقة أيضاً إلى التعرف على أهم العقبات التي تعترض عمل هذه المؤسسات، وطرق التغلب عليها، واقتراح السبل لزيادة كفاءتها وفاعليتها في تعزيز عملية التنمية.

تبدأ الورقة بإعطاء نبذة موجزة عن التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات، ثم نبذة نظرية موجزة حول دور البحوث والدراسات في عملية صنع القرار، هذا في الجزء الثاني من الورقة. أما الجزء الثالث منها فيتناول عملية صنع القرار في دولة الإمارات، باعتبارها دولة إتحادية مركبة. ثم يتناول الجزء الرابع إستعراضاً لمراكز البحوث والدراسات في دولة الإمارات من حيث، نشأتها وطبيعة تركيبها وتوزيعها المؤسسي. وخصص الجزء الخامس لتحليل نتائج الاستبيان الذي وزع على هذه مراكز البحوث، وقد ختمت الورقة بملخص يصف أهم النتائج والتوصيات المستخلصة.

التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة

إستطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العقود الثلاثة الماضية تحقيق إنجازات إقتصادية وإجتماعية هائلة. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي فيها من 5.3 مليار درهم إماراتي عند قيام الدولة في عام (1971) إلى حوالي 250 مليار درهم إماراتي في عام 2002، أي أنها تضاعفت أكثر من 45 مرة بالقيم الاسمية وحوالي 20 مرة بالقيم الحقيقية.

وأصبح لدى دولة الإمارات إقتصاد حديث ومتنوع بدرجة معقولة، من أجل توفير الاستقرار في الأداء ولامتصاص الصدمات المتوالية التي تعصف بأسواق النفط الدولية. كما تطورت بعض القطاعات على نحو ملحوظ، وخاصة قطاع المواصلات والنقل وتقنية المعلومات والسياحة والخدمات المالية، مما ساعدها على احتلال مركز إقليمي متقدم.

ولم تقل الإنجازات في المجال الاجتماعي أهمية عن تلك التي تحققت في المجال الاقتصادي. فخلال الحقبة الماضية إنخفض معدل وفيات الأطفال من 145 لكل ألف في منتصف الستينات من القرن الماضي إلى 10 لكل ألف في الوقت الحاضر. وارتفع العمر المتوقع عند الولادة من 53 سنة في مطلع الستينات إلى حوالي 74.6 في أواخر التسعينات. كما

انتشر التعليم على نطاق واسع، حيث استطاعت الإمارات تحقيق معدلات استيعاب كاملة للمرحلة الابتدائية ومعدلات عالية في المرحلتين الإعدادية والثانوية.

وعلى المستوى الفردي، إرتفع مستوى المعيشة للمواطنين والمقيمين بدرجة ملحوظة، كما يدل على ذلك مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي. فقد تضاعف هذا المتوسط بأكثر من أربع مرات (من 4.0 آلاف دولار في عام 1971 إلى حوالي 18.0 ألف دولار في مطلع القرن الحادي والعشرين). وارتفعت حصة الفرد من الغذاء والسعرات الحرارية، وتحققت تغطية شبه شاملة من حيث الحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والكهرباء وضمان التصريف الصحي.

ونظراً للطبيعة الفدرالية لدولة الإمارات، فإن النمو الاقتصادي والحصول على مكاسب التنمية لم يكن متكافئاً بين جميع إمارات الدولة. ويعود السبب الرئيسي في هذا الاختلاف إلى التباين في وفرة الموارد الطبيعية (وبالذات النفط والغاز) في الإمارات وعدم وجود آلية دقيقة ومطبقة لتحقيق التوازن الإقليمي وإعادة توزيع الدخل بين إمارات الدولة. فالإمارات المكونة للدولة الاتحادية تتباين في ما بينها من حيث، المساحة وتوافر الموارد الطبيعية ومن حيث حجم السكان ودرجة التعليم. وقد أبقى الدستور الاتحادي على الأساس المادي لهذا التفاوت، حيث نص في مواده على أن الثروات العامة والموارد الطبيعية في كل إمارة مملوكة لشعب الإمارة، وليس لشعب الاتحاد ككل.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلاّ أنه بالرغم من الآثار السلبية لإبقاء هذا التفاوت من الناحية الدستورية، إلاّ أنه من الناحية العملية قد دفع الإمارات للتنافس في ما بينها لتطوير مواردها المحلية وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار، واستقطاب رأس المال الأجنبي. ويرجع جانب مهم من التقدم الذي تشهده دولة الإمارات إلى روح التنافس التي تسود في كل إمارة لمحاولة سد الفجوة مع الإمارات الأخرى. كما تعمل الحكومة الاتحادية بمؤسساتها المختلفة تعمل أيضاً من أجل سد الفجوة والتفاوت في الدخل والموارد، وذلك من خلال الإنفاق الحكومي الاتحادي الموجه للبنية المادية والخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

مراكز البحوث وعملية صنع القرار

تنطوي عملية صنع القرار على جمع المعلومات وتصنيفها وتفسير وتحديد الأهداف والبدائل والإمكانات، ثم اختيار البديل الأمثل في ظل القيود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن عملية اتخاذ القرار في المجتمعات الحديثة هي عملية معقدة، وذلك بسبب الاندماج الدولي وتدفق المعلومات وكثرتها، ووجود إحتمالات متعددة للمستقبل يتعين معرفتها وإدراك النتائج المترتبة على كل منها. ومما يزيد من التعقيد أن اتخاذ القرار يتم في ظل عدد من القيود والمحددات، تتفاوت درجاتها بين المجتمعات وعبر الزمن. وتشمل هذه القيود والمحددات الموارد الطبيعية والمالية والبشرية والتقنية، درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، درجة الانفتاح والاندماج مع المجتمع الدولي، ومدى وطبيعة القرار المراد اتخاذه، وما إذا كانت له آثار محلية أو إقليمية أو دولية. وقد تشمل عملية اتخاذ القرار قضايا آنية محلية لا تترتب عليها نتائج كبيرة أو طويلة المدى، كما يمكن أن تشمل قضايا إستراتيجية بعيدة المدى تنطوي على أبعاد مستقبلية من حيث الأفق الزمني أو غير محلية من حيث المدى الجغرافي.

يعتمد مدى "الرشد" في اتخاذ القرار على مرتكزات كثيرة من بينها، التطور العام للمجتمع، مدى وجود المشاركة السياسية، مقدار الفصل بين السلطات، مدى فاعلية الهيئات التنفيذية والتشريعية، مدى الانتقال من الحكم الفردي والفئوي إلى الحكم المؤسسي، ووجود وسائل الرقابة الشعبية ومراكز دعم القرار ومراكز البحوث والدراسات.

وفي جميع المجتمعات الحديثة، ظهر ارتباط واضح بين عملية التنمية والبحوث العلمية والتطبيقية، بما فيها استطلاعات الرأي والبحوث الميدانية. إن هذا الارتباط ضروري في حالة الدول النامية أيضاً، وذلك من أجل:

(أ) تطوير الهياكل المؤسسية للمجتمع المحلي.
(ب) الكشف عن أولويات التنمية في المجتمع، وما هي أسهل السبل وأسرعها لتحقيقها من خلال استخدام الموارد المحلية.
(جـ) تطوير البحث العلمي المحلي بما يتوافق مع احتياجات البيئة المحلية وتوظيف الموارد الذاتية.
(د) تعزيز الموارد البشرية وتدعيم قدراتها المحلية.
(هـ) دعم اتخاذ القرار وجعله أكثر عقلانية.

لقد نشأت لهذا الغرض العديد من مراكز البحوث والدراسات التي تعنى بالجوانب العلمية والتطبيقية والاجتماعية. والعديد من تلك المراكز نشأ في ظل الجامعات والمعاهد التعليمية للاستفادة من الطاقات والإمكانات العلمية لأعضاء هيئة التدريس، ولتوفير التدريب الكافي للطلبة خلال مرحلة الدراسة، من أجل تهيئتهم بشكل أفضل لسوق العمل. وفي بعض الحالات نشأت مراكز بحوث خارج الجامعات بمبادرات وتمويل من القطاع الخاص، وذلك لخدمة غرض أو أكثر، ولتوفير الاستقلالية في البحث والبعد عن تأثر الحكومات أو التيارات السياسية.

وقد لعبت هذه المراكز ولا تزال دوراً مهماً، ليس فقط في تقديم العلم والتقنيات والتطبيقات الصناعية العديدة، وإنما أيضاً في تطوير نظم التعليم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وإلقاء الضوء على الطرق المثلى والاستخدام الأفضل للموارد وذلك برفع الإنتاجية وتقليل الهدر منها. كما ساهمت تلك المراكز في لفت الأنظار لأهم المشكلات والمعضلات التي تواجهها عملية التنمية المحلية والدولية، ورسم السياسات في التصدي لهذه المعضلات ومعالجتها بأقل التكاليف.

صنع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة

بما يعكس طبيعتها كدولة إتحادية، فإن عملية صنع القرار في الإمارات، بما فيها القرارات المتعلقة بالعملية التنموية، تتوزع بين السلطات الاتحادية والسلطات المحلية. وفي بعض المجالات، مثل العلاقات الخارجية والسياسات الدفاعية، هناك تقسيم واضح للسلطات والصلاحيات. أما في المجالات الأخرى، فإن التقسيم أقل وضوحاً، مما يخلق حالات من الازدواجية أحياناً والتضارب أحياناً أخرى. وعلى المستوى الاتحادي، فإن الهيئات الدستورية المعنية باتخاذ القرار هي المجلس الأعلى للحكام ومجلس الوزراء. وقد منحت للمجلس الوطني (المجلس التشريعي) الذي يتم اختيار أعضائه بالتعيين، صلاحيات إستشارية. ووفقاً لدستور الدولة، فإن الهيئة العليا لاتخاذ القرار هي المجلس الأعلى لحكام الإمارات، الذي يفترض فيه أن يجتمع دورياً للتداول في القضايا الراهنة، المحلية والإقليمية والعالمية. أن واقع الأمر مختلف، حيث أن اجتماعات المجلس الأعلى أصبحت شبه نادرة، والعديد من القرارات التي تحتاج لتصديق أعضائه تتم بالتمرير. وعلى المستوى الاتحادي، فإن المؤسسة الرئيسية المعنية باتخاذ القرارات هي مجلس الوزراء الذي يجتمع أسبوعياً. ويستعين مجلس الوزراء في اتخاذ قراراته بالدراسات والتوصيات، التي تجريها وترفعها الوزارات المختصة أو اللجان الدائمة والمؤقتة. وتحوي بعض وزارات الدولة، مثل وزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد والتجارة، على إدارات للدراسات والبحوث تقوم بجمع الإحصاءات وتبويبها وإجراء الدراسات التطبيقية أو الميدانية.

أما على المستوى المحلي، فتتفاوت الإمارات من حيث درجة تعقيد النظم الإدارية والمالية فيها. فهناك إمارتان لديهما مجالس تنفيذية (بما يعادل مجلس الوزراء المحلي) ومجالس تشريعية (مجالس وطنية يتم اختيار أعضائها بالتعيين وليس الانتخاب). وهاتان الإمارات هما أبوظبي والشارقة، وتوجد فيهما دوائر محلية تشبه الوزارات الاتحادية، وتختص بإدارة الشؤون الداخلية للإمارة، وذلك خارج نطاق وزارات السيادة (الخارجية والداخلية)، وخارج نطاق وزارات الخدمات التي تعتبر من اختصاص السلطات الاتحادية مثل التعليم وبدرجة أقل الصحة.

أما الإمارات الأخرى فتوجد لديها دوائر محلية ولكن لا ينتظمها مجلس تنفيذي، ويعتمد وجود هذه الدوائر وعددها ومدى فعاليتها على مدى توافر الموارد المالية المحلية. وعلي سبيل المثال، فإن الموارد المالية المتاحة هي التي مكنت إمارة دبي من إنشاء العديد من الدوائر المحلية المعنية بالتنمية الاقتصادية والموانئ والسياحة ناهيك عن البلدية والخدمات الصحية والأمن الداخلي الذي لا يزال يدار ويموّل من قبّل السلطات المحلية.

ويتم اتخاذ القرار المحلي من قبل حاكم الإمارة أو من ينوب عنه أو من قبل رؤساء الدوائر. وتساهم الإدارات المحلية في عملية اتخاذ القرار، وذلك من خلال توفير الدراسات والأبحاث والتوصيات. وتوجد في بعض تلك الإدارات أقسام للدراسات والبحوث والإحصاء، كما لجأت بعض الإمارات إلى إنشاء مراكز بحوث محلية، للمساعدة في ترشيد عملية اتخاذ القرار.

مراكز وإدارات البحوث والدراسات في دولة الإمارات

لقد كانت الجامعات ومعاهد الدراسات العليا الحاضن الطبيعي لمراكز البحوث في معظم دول العالم. إلاّ أن دولة الإمارات قد شكلت استثناءً لذلك. فباستثناء تجربة قصيرة ومتعثرة في إنشاء بعض مراكز البحوث في منتصف التسعينات (مركز دراسات الطاقة، ومركز بحوث الصحراء، ومركز دراسات الزراعة)، فإن جامعة الإمارات، وهي الجامعة الوطنية وأقدم الجامعات نشأة في الدولة، لم تشهد بروز مراكز بحث مهمة. وظلت عملية البحث العلمي تخضع لاجتهادات أعضاء هيئة التدريس، منها ما كان بدافع حب البحث والدراسة، ومنها ما كان بهدف النشر العلمي لأغراض الترقية العلمية، والبعض الآخر كان بالتنسيق مع جهات خارج الجامعة لإجراء دراسات محددة بتمويل أو بغير تمويل. وبالرغم من أن أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإمارات ساهموا بجهود فعالة في تقديم الاستشارات الفنية والمهنية للجهات ذات الاختصاص، إلاّ أنه لا يمكن القول بمؤسسية طابع تلك الجهود من خلال مراكز أو باتصافها بالانتظام والاستمرار.

وقد كان العديد من البحوث والدراسات التي قام بها أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإمارات مما يخدم المجتمع المحلي وتطوير أساليب العمل، إلا أن تلك الدراسات كانت تعكس اهتمامات الباحثين وأولوياتهم، كما أنها أجريت في غالب الأحيان وفق المنهجية العلمية التي تؤدي إلى النشر، وعليه فإنه لم يكن تصميمها موجهاً بالضرورة للتأثير في متخذ القرار.

ومنذ مطلع التسعينات، ولدعم البحث العلمي، فقد قامت جامعة الإمارات باستحداث برنامج تمويل البحوث العلمية الفردية أو الجماعية. وقد تطور عدد البحوث التي كانت مؤهلة لتلقي التمويل من 25 بحثاً للعام الأكاديمي 1991/

1992 إلى 86 بحثاً لعام 2003/2002. وارتفعت قيمة الدعم المادي المقدم لهذه البحوث من 186,450 درهماً عام 1992/1991 إلى 1,183,302 درهماً عام 2003/2002، أنظر الجدول (1).

كما قامت جامعة الإمارات بإنشاء علاقات مع المؤسسات الحكومية، الاتحادية والمحلية، وبعض مؤسسات القطاع الخاص، وذلك من أجل توفير التمويل اللازم للبحوث العلمية في الجامعة. ومن أوضح الأمثلة على ذلك الاتفاقية التي عقدتها الجامعة مع البرنامج الموازي (Offset) والذي يقضي باستثمار جزء من قيمة الصفقات التي تعقدها دولة الإمارات مع المؤسسات الخارجية في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة.

إلا أن المساهمة الأوضح لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الإمارات هي مساهمة بعضهم، بالتعاون مع مؤسسات حكومية إتحادية أو محلية، لتأسيس أو إدارة مراكز بحوث أو دوائر بحوث ودراسات في تلك المؤسسات. وقد احتلت بعض هذه المراكز أدواراً متقدمة في عملية البحث والنشر العلميين، وفي عقد الدورات والندوات والمؤتمرات، وكذلك في خدمة عملية اتخاذ القرار في الدولة.

وهناك ثلاث ملاحظات عامة على مراكز البحوث ودوائر الدراسات في الإمارات:

أولاً: أن دولة الإمارات، وكما يتضح من الجدول (2) لا تعاني من شح في مراكز البحوث والدراسات، بل قد يكون العكس هو الصحيح، أي أنها ربما تعاني من تعدد مراكز البحوث. وسبب المعاناة يتمحور في تنافس هذه المراكز على موارد مالية محدودة وكذلك على عدد قليل من الخبراء والمهتمين بقضايا التنمية. بل ويلاحظ أن هناك تكراراً في مراكز البحوث في مؤسسات يفترض فيها التكامل، مثل مراكز البحوث في قيادات الشرطة في كل من أبوظبي ودبي والشارقة. ويبلغ عدد مراكز البحوث ودوائر الدراسات في الإمارات أكثر من 25 مركزاً ودائرة، تتنوع أنشطتها بين الأعمال التخصصية ذات العلاقة الوثيقة بالوظائف التي تقوم بها المؤسسة التابعة لها، وبين الأنشطة العامة التي تخدم الجمهور بشكل عام أو شريحة منه كالمثقفين والباحثين.

ثانياً: أن الغالبية المطلقة لهذه المراكز والدوائر لها الصفة الحكومية. ومن بين المؤسسات التي يحويها الجدول (2)، فإن مركزاً واحداً فقط يتبع القطاع الخاص (وحدة الدراسات في دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر)، وآخر يشترك القطاعان العام والخاص في تمويله وإدارته.

والتبعية للمؤسسات الحكومية توفر مزايا لمراكز البحوث، كما أنها تشكل عقبات في سبيل أدائها لمهامها ووظائفها. فالعلاقة مع الحكومة توفر التمويل اللازم لأداء المركز لوظائفه، دون الخضوع لمساومات وضغوط القطاع الخاص. كما أن العلاقة مع المؤسسة الحكومية تجعل الدراسات والتوصيات أكثر التصاقاً ببيئة العمل، وربما أكثر قبولاً لمتخذ القرار

السياسي والاقتصادي. ناهيك عن أن الصفة الرسمية لمؤسسة البحث يسهل عليها الحصول على البيانات والمعلومات والإحصاءات.

وفي المقابل، فإن الصفة الحكومية قد تنزع من مركز البحوث أهم مكوناته، وهي الحرية في البحث والتفكير والإبداع في التنقيب عن الحلول، ووضع السيناريوهات المحتملة. وقد تقع مراكز البحوث في صراع بين الرغبة في الحصول على رضى المسؤول الأول وبين الأداء الكفء وغير المتحيز. والعمل تحت المظلة الحكومية قد يجعل المؤسسة البحثية تخضع للبيروقراطية الإدارية والإجراءات الحكومية، مما يفقد المؤسسة حيويتها وقدرتها على التعامل مع الأحداث والتطورات بسرعة وفاعلية. كما أن العلاقة مع الحكومة قد تجعل بعض أو معظم الدراسات التي تقوم بها هذه المراكز محدودة التداول أو بعيدة عن متناول الجمهور أو ذوي الاختصاص والاهتمام.

ثالثاً: أن مؤسسات ومراكز البحوث والدراسات تتوزع على نحو شبه عادل بين الصبغة الاتحادية والصبغة المحلية. إلا أن عدم وجود تنسيق بين هذه المؤسسات، وتكرارها في الدوائر ذات الصبغة الواحدة قد يؤدي إلى تشتيت جهود التنمية، وذلك بسبب وجود استراتيجيات مختلفة لكل إمارة، وبين الإمارات من جهة والمؤسسات الاتحادية من جهة أخرى. مثال ذلك المواقف التي تتبناها دوائر التنمية الاقتصادية في ما يتعلق بالتركيبة السكانية وسياسات سوق العمل والاستثمار الأجنبي، وحرية غير المواطنين في تملك المشروعات أو العقارات.

تحليل عينة البحث

إشتملت الدراسة على استبيان ميداني لاستطلاع رأي مديري المراكز والدوائر المعنية بالبحوث والدراسات، حول طبيعة نشاطها ومجالاته ومدى استفادة متخذي القرار منه. وبسبب من صغر حجم عينة البحث، 25 مركزاً ودائرة، فقد تم اشتمال جميع العينة في الاستقصاء. وقد قام 20 مركزاً ودائرة بالإجابة على الاستبيان، وأسماء هذه المؤسسات مدرج في الجدول (2).

تضمن الاستبيان 28 سؤالاً، تتناول الستة الأولى منها المعلومات الأساسية عن المؤسسات أو المراكز. أما المجموعة الثانية من الأسئلة (7 أسئلة)، فقد اختصت بالإنتاج العلمي للمؤسسة أو الإدارة، مثل: وسائل الإنتاج العلمي وطرق النشر، طبيعة الأبحاث المنجزة، وطرق التقييم العلمي للأبحاث والصلة المؤسسية بصانع القرار، عدد الأبحاث المنجزة، وأهم مصادر التمويل.

وتناولت المجموعة الثالثة من الأسئلة (7 أسئلة)، مدى مساهمة المؤسسة / الإدارة في تحقيق أهداف التنمية للدولة أو الإمارة. ويتضمن ذلك معرفة ما إذا كانت المؤسسة قد ساهمت بوضع خطة تنموية للدولة / أو الإمارة، وما إذا كانت قد ساهمت في تقييم خطط التنمية السابقة أو تقييم سياسات إقتصادية تجميعية أو قطاعية أو باقتراح تلك السياسات، وما إذا كانت قد قامت ببناء أو تطوير قواعد البيانات الاقتصادية.

أما المجموعة الأخيرة من الأسئلة (8 أسئلة)، فقد حاولت إلقاء الضوء على أهم العقبات التي تواجه المؤسسة / أو الإدارة، سواء كانت هذه العقبات مالية أو إدارية أو مؤسسية، أو كانت مرتبطة بالعلاقة مع متخذ القرار ومدى إستفادة الهيئات منها وتقديرها لها. وقد تتمثل العقبات في وجود هذا العدد الكبير من مراكز البحوث والدراسات والتضارب في التوصيات التي تقوم بإصدارها .

وقد تم تلخيص الإجابة على المجموعة الأولى من الأسئلة (6 أسئلة) في الجدول (2)، الذي يحوي المعلومات الأساسية عن المراكز وسنة التأسيس وتبعيتها المؤسسية وعدد الباحثين المتخصصين ومجالات النشاط البحثي لها .

وعموماً فإن معظم المراكز / الدوائر هي حديثة النشأة، حيث تم إنشاء حوالي 50٪ منها في عقد التسعينات من القرن الماضي، كما تم إنشاء 25٪ منها في عقد الثمانينات. وحداثة النشأة قد توحي بعدم وجود الظروف الموضوعية لتراكم الخبرة، ولإثبات الذات من أجل مشاركة أكثر فاعلية في اتخاذ القرار. إلا أن هذا لا ينفي إرتقاء بعض تلك المراكز مكانة إقليمية متميزة خلال فترة قصيرة من الزمن.

ومن حيث عدد الباحثين المتخصصين، فإنه باستثناء مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي وبدرجة أقل الشعبة الاقتصادية والإحصائية في دائرة التخطيط في أبوظبي، فإن باقي المراكز والدوائر تعتبر صغيرة الحجم عموماً، مما يعكس محدودية الوظائف المناطة بهذه المراكز أو محدودية الموارد المالية المتاحة لها . وكما ذكر سابقاً، فإن صغر حجم هذه المراكز وتعددها لا يسمح لها بالقيام بمهام كبيرة، ذلك بسبب من صغر حجم الطاقم الفني وقيود الميزانية.

وقد تمت الإشارة من قبل إلى أنه، وباستثناء مؤسستين، فإن جميع هذه المراكز / والدوائر تخضع للتبعية الحكومية، مع ما لهذه التبعية من بعد آخر ينبغي الإشارة إليه، فبعض هذه المراكز والإدارات نشأت لتقوم بوظائف محددة تعتبر جزءاً من الوظائف التي تقوم بها المؤسسة الأم. وعليه فإن الوظائف اليومية أو الدورية (مثل جمع الإحصاءات أو البيانات وتبويبها ونشرها، وإعداد التقارير الدورية عن سير العمل، وإعداد النشرات الإعلانية والدعائية، والمساهمة في

الاجتماعات الداخلية والخارجية) تستهلك الوقت والجهد الأكبر للعاملين. وبذلك تظل وظائف وضع الاستراتيجيات والمساهمة في تقويم الخطط التجميعية أو القطاعية أو تصميمها من المهام التي تترك للوقت الفائض.

ومن حيث مجالات النشاط البحثي، فإن الاقتصاد هو القاسم المشترك بين جميع المراكز، وبعض المراكز / الدوائر تقتصر على هذا المجال ربما بسبب طبيعة العمل أو التبعية للمؤسسة الأم. كما تشمل بعض المراكز والدوائر في أنشطتها البحثية مجالات أخرى مثل القضايا الاجتماعية أو الاستراتيجية أو السياسية. والمراكز وفقاً لذلك توفر التنوع المطلوب من حيث المجالات التي تغطيها، ويبقى بعد ذلك النظر في نتائج الاستبيان الأخرى لتقرير ما إذا كان وجود الاقتصاد كعامل مشترك يشير إلى نوع من التكرار في عمل هذه المؤسسات.

يتناول الجزء الثاني من الاستبيان الإنتاج العلمي للمراكز والإدارات، وقد أبرزت نتائج الإجابة على هذه الأسئلة في الجدول (3). تظهر نتائج الاستبيان أن الغالبية العظمى من المراكز (18 مركزاً تشكل 90٪ من حجم العينة) تعتمد في إنتاجها العلمي على الجهود الذاتية للعالمين في هذه المراكز. ويلي ذلك في الأهمية الندوات المتخصصة والمؤتمرات كوسيلة لمناقشة الخطط التنموية وتقويمها أو للإنتاج العلمي عموماً.

أما الاستكتاب كوسيلة للتواصل مع الخبرات خارج نطاق المؤسسة، سواء داخل الدولة أو خارجها، فلا يستخدم إلا من قبل نصف تلك المراكز فقط. وللأسف فإن غياب الإحصاءات الدولية في هذا المجال لا تدع مجالاً لإجراء مقارنات مع مراكز البحوث العالمية الأخرى. إلا أنه مما لا شك فيه أنه إذا كانت الوسيلة الرئيسية للإنتاج العلمي لدى المراكز تقوم على جهود العالمين، فإن هذا لا يتوافق مع التوجهات الدولية الحديثة التي يقوم بها العاملون في مراكز البحوث كمنسقين ومنظمين لجهود محلية ودولية للإنتاج العلمي.

أما طرق نشر النتائج البحثية، فلا تظهر الردود وسيلة مفضلة دون غيرها في ذلك. فنشر الكتب أو أوراق العمل أو الدراسات المتخصصة أو النشرات الدورية تعتبر وسائل مهمة لنشر نتائج البحوث العلمية التي تقوم بها هذه المؤسسات. إلا أنه من الملاحظ أن حوالي 25٪ فقط من المراكز التي أجابت على الاستبيان تقوم بنشر دراسات محدودة التداول لإطلاع متخذي القرار.

أما عن طبيعة الأبحاث المنجزة، فلا تغلب عليها صبغة معينة، بل تتسم بالتنوع. فحوالي ثلثي الإنتاج العلمي للمراكز والدوائر موجه لعملية صنع القرار، حيث يتراوح انتاجها بين جمع الإحصاءات وتبويبها وتحليلها أو القيام بدراسات محددة لمعالجة مشاكل آنية أو وضع حلول وتصورات لقضايا مستقبلية. وبجانب ذلك، فإن جزءاً مهماً من الإنتاج الفكري للمراكز هو عبارة عن دراسات علمية متخصصة (70٪)، وقد تكون هذه الدراسات موجهة لصنع القرار بشكل عام، أو

لمعالجة قضية إجتماعية أو إقتصادية محلية أو إقليمية، دون أن تكون بالضرورة قد طلبت من متخذي القرار. وقد وجد أن ما يزيد على ثلث الإنتاج العلمي للمراكز موجه للثقافة العامة. وعموماً فإن هذه النتائج تتوافق مع ما قبلها بالتأكيد على أن الوظيفة الأساسية لهذه المراكز والدوائر هي إما خدمة متخذ القرار أو مخاطبة المختصين، وأن القليل منها معني بالثقافة الجماهيرية العامة.

كما بينت نتائج الاستبيان أيضاً أن الغالبية العظمى من المراكز ودوائر الدراسات تلجأ إلى التحكيم العلمي لتقييم نتائج البحوث والدراسات التي تقوم بإنجازها، كما تظهر النتائج أن خمس تلك الدراسات فقط (20٪) لا تخضع لأي نوع من أنواع التحكيم. ولعل هذه تتعلق بالكتب والنشرات الإحصائية أو النشرات التعريفية. ويظهر الاستبيان أيضاً أن معظم عمليات التقييم والتحكيم تتم من قبل خبراء داخل المؤسسة. ولعل هذا يتسق مع عمل هذه المؤسسة، إذ أن القليل منها يحمل طابع المؤسسة العلمية التي تتبع الأعراف الأكاديمية، التي تحرص على التحكيم السري. ووفقاً لنتائج الاستبيان فإن هذا النوع من التحكيم لا يغطي سوى ربع الإنتاج العلمي لمراكز البحوث، وهي نسبة تتقارب مع الإنتاج الذي لا يخضع لأي نوع من التحكيم.

ومن حيث الصلة المؤسسية بصانع القرار، فإن الاستبيان يبين أن حوالي ثلثي المراكز والدوائر لديها علاقة قوية بصانع القرار (65٪)، بينما أجابت 6 مؤسسات (30٪) بأن علاقتها بمتخذ القرار ضعيفة. وتوجد مؤسسة واحدة ليس لها أية علاقة بمتخذ القرار، ولعلها هي المؤسسة الخاصة الوحيدة ضمن عينة البحث. ومصادر تمويل المراكز تعزز النتيجة السابقة، فالغالبية العظمى منها تعتمد على التمويل الحكومي (85٪)، بينما تعتمد ثلاث مؤسسات على التمويل الخاص. وبما أنه يوجد لدينا مؤسسة واحدة تخضع لملكية القطاع الخاص، فإن هذا يعني أن بعض المراكز البحثية الحكومية تعتمد في تمويلها أيضاً على القطاع الخاص، إما في إعداد بعض الدراسات أو القيام بندوات ومؤتمرات.

يحوي الجدول (4) على نتائج الاستبيان الخاصة بمدى مساهمة المراكز والإدارات البحثية في تحقيق أهداف التنمية في الدولة أو الإمارة. ويبدو من هذه النتائج أن نصف هذه المؤسسات قد ساهمت باقتراح خطط تنموية للدولة أو الإمارة. وحين يأتي السؤال حول المساهمة بوضع خطط تنموية، فإن العدد يقل عما سبق، حيث أن ستة مؤسسات فقط قد ساهمت فعلياً في وضع تلك الخطط. ويبدو مجال العمل الرئيسي للعديد من مراكز البحوث هو اقتراح أو وضع سياسات إقتصادية تجميعية أو قطاعية (60٪)، والمساهمة في تقييم السياسات الاقتصادية التجميعية أو القطاعية (60٪)، وكذلك المساهمة في بناء وتطوير قواعد البيانات الاقتصادية والاجتماعية (70٪).

وهذه النتائج تتوافق مع التوقعات، حيث قد سبق الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من مراكز وإدارات البحوث قد تم إنشاؤها للتكامل مع وظائف المؤسسة الأم (وزارات حكومية أو دوائر محلية) . وأن الوظائف الأساسية التي تقوم بها هذه المراكز هي أداء وظائف رسمية محددة مثل وضع الخطط أو تقييمها، أو جمع الإحصاءات والبيانات.

أما بشأن العقبات التي تواجه مراكز وإدارات البحوث، فالغالبية العظمى منها مؤسسية (80٪)، أي تلك المتعلقة بطبيعة عملها أو صلتها مع متخذ القرار أو مع المؤسسات الأخرى، أو بعدم وجود قنوات واضحة تتدفق منها نتائج أعمالها للمؤسسات الأخرى. والعقبة الثانية من حيث الأهمية هي الإدارة الداخلية (25٪)، وقد يرجع هذا إلى تبعية العديد من تلك المراكز إلى مؤسسات حكومية تخضع بدورها للروتين الإداري، والإجراءات الطويلة في الشؤون المالية والإدارية. ولا يواجه سوى عدد قليل من المراكز مشاكل مادية، حيث وردت العقبات المادية في نهاية التصنيف ضمن العقبات.

وقد حاول الاستبيان في أسئلته الأخيرة معرفة ما إذا كان التقدير العلمي من قبل متخذ القرار أو جمهور المختصين عموماً يشكل أي عقبات أمام عمل المؤسسات. وقد أبدت الغالبية العظمى من المراكز قناعتها برضى متخذ القرار عن عملها وأدائها (80٪) . كما أظهرت نسبة أكثر من تلك (90٪) قناعة المراكز بأن الدراسات والأبحاث التي تقوم بها تخدم عملية اتخاذ وصنع القرار. ويظهر من الاستبيان وجود عقبتين أساسيتين أمام مراكز البحث والدراسات في الإمارات، **الأولى** هي عدم توافر الخبرات والكفاءات المناسبة في السوق المحلية لإجراء الدراسات والبحوث، أو لتقديم أوراق عمل للمؤتمرات أو لوضع الخطط أو تقييمها (45٪ من إجابات المشاركين) . **الثانية** هي قناعة ثلثي المشاركين في الاستبيان بوجود تكرار وتشابه في عمل المؤسسات المعنية بالتنمية في دولة الإمارات، وأن هذا يشكل عقبة من حيث المنافسة على الخبرات القليلة والمحدودة، وكذلك في القيام بأنشطة تتطلب حضوراً قوياً مثل الندوات والمؤتمرات. وفي ظل تعدد مراكز البحث، فقد تم السؤال عما إذا كان هناك أي تنسيق في ما بينها، وقد أفاد 60٪ من المشاركين بوجود هذا التنسيق، بينما أجاب 40٪ بالنفي.

وأخيراً، وبسؤال المشاركين حول ترتيب أهم العقابات غير المالية التي تواجهها المؤسسة / الإدارة في أداء عملها، كانت **العقبة الأولى** والرئيسية لدى معظم المراكز متمثلة في عدم وجود الإحصاءات والبيانات. وعموماً فإن عدم وجود الإحصاءات والبيانات هي مشكلة مهمة في دولة الإمارات، وذلك بسبب تنازع الاختصاصات بين السلطة الاتحادية والمحلية من جهة، ولعدم وجود هيئة عامة للإحصاء مع صلاحيات وسلطات قوية وفعالة من جهة ثانية. أما **العقبة الثانية** فتتمثل في صعوبة الوصول لمتخذ القرار. وفي دولة مركبة تتعدد فيها مراكز اتخاذ القرار، قد يكون ذلك مفهوماً، خصوصاً عندما يتطلب الأمر الحصول على قرار من جهات عليا لإقرار خطط تنموية أو قطاعية مثلاً. وتتمثل

العقبة الثالثة من حيث الأهمية في التكرار والتشابه بين المراكز والإدارات، مما يسبب في هدر الوقت والموارد. كما تتمثل **العقبة الرابعة** في عدم وجود الخبراء والمختصين في السوق المحلية. أما عدم استفادة متخذي القرار من إنتاج المؤسسة فقد جاء في ذيل العقبات التي سطرتها المراكز ضمن أهم العقبات التي تواجهها .

الخاتمة

تتسم مراكز البحث وإدارات الدراسات في دولة الإمارات العربية المتحدة بحداثة النشأة، وبالتالي غياب التراكم العلمي والمعرفي. وبالرغم من ذلك، فقد ساهم العديد منها في خدمة عملية التنمية على مستوى الدولة ككل أو على مستوى الإمارة. وتراوحت هذه المساهمة بين القيام بأنشطة تنصب أساساً في عملية اتخاذ القرار، أو خدمة جمهور المختصين من العلماء والباحثين، من خلال المؤتمرات والندوات والدراسات المتخصصة أو توفير قواعد البيانات. والصفة الأساسية لمراكز البحث في الإمارات هي التعدد وصغر الحجم، ومن ثم ضعف الموارد البشرية والمادية لها كمؤسسة مستقلة. وبالرغم مما يمكن أن يخلقه التنافس في بعض الأحيان من واقع مهم للإنجاز والإبداع، إلا أن هذا التنافس قد يؤدي إلى غياب الحجم اللازم للقيام بأعمال ومشروعات كبرى تتطلب خبرات كثيرة أو موارد مالية كبيرة.

وتبدو الخطوة الأولى والطبيعية للتطوير هي في محاولة إيجاد قنوات للتنسيق، وذلك لمنع التكرار وللقيام بمشروعات مشتركة، أو على الأقل لضمان عدم قيام أنشطة رئيسية في أوقات متضاربة. والخطوة التالية قد تتضمن تقليص عدد المراكز من خلال الاندماج لتحقيق التكامل بين المراكز المتشابهة.

المراجع المختارة

إبراهيم سعد الدين، و محمد السيد سليم، وليد خدوري (1985): كيف يصنع القرار في الوطن العربي: أبحاث ومناقشات الندوة العلمية التي عقدت في القاهرة. بيروت (1985)، مركز دراسات الوحدة العربية.

إبراهيم عبدالله بامطرف (1989): التنسيق والتكامل بين مراكز البحث العلمي في دول مجلس التعاون، دلمون للنشر قبرص.

بكر عبدالله بن بكر (1987)، "البحث العلمي في الجامعات – نموذج جديد مقترح ودراسة لتطبيقه في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن"؛ ورقة مقدمة للندوة الفكرية الثالثة لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، بغداد 18–20 إبريل 1987.

عبدالرزاق فارس الفارس (1999)، التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الشؤون العامة، العدد الأول، سبتمبر 1999.

محمد ماجد خشبة (1995): "نظم دعم القرار"؛ القاهرة (1995): المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

مهدي شحادة و صالح بكر الطيار (1999): "دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار"؛ مركز الدراسات العربي – الأوروبي بباريس.

ملحق إحصائي

الجدول (1)

دعم البحث العلمي في جامعة الإمارات العربية المتحدة

السنة الأكاديمية	السنة / قيمة التمويل	كلية الهندسة	كلية العلوم	كلية الإدارة والاقتصاد	كلية الزراعة	كلية التربية	كلية العلوم الإنسانية	كلية الشريعة والقانون	البحوث البينية
1992/1991	عدد البحوث	3	6	1	5	4	6	–	–
	قيمة الدعم	21.500	48.000	5250	41.000	32.500	38.200	–	–
93/92	عدد البحوث	7	8	4	4	1	5	–	–
	قيمة الدعم	114.00	398.600	33.900	40.000	12.000	38.700	–	–
94/93	عدد البحوث	9	7	3	9	4	8	–	–
	قيمة الدعم	114.000	60.250	19.000	88.000	39.000	60.250	–	–
95/94	عدد البحوث	10	17	1	6	1	4	1	–
	قيمة الدعم	119.000	141.100	10.000	68.500	15.000	28.500	15.000	–
96/95	عدد البحوث	–	–	–	–	–	–	–	–
	قيمة الدعم	–	–	–	–	–	–	–	–
97/96	عدد البحوث	13	14	8	4	1	11	–	–
	قيمة الدعم	182.700	99.00	98.300	49.000	9.500	90.400	–	–
98/97	عدد البحوث	23	19	11	4	6	17	–	–
	قيمة الدعم	316.500	233.850	155.450	53.000	69.600	174.646	–	–
99/98	عدد البحوث	30	15	7	8	3	15	–	6
	قيمة الدعم	361.650	180.320	79.300	94.650	19.000	117.750	–	933.360
2000/99	عدد البحوث	20	17	5	3	4	9	–	4
	قيمة الدعم	373.250	269.650	64.600	47.000	42.200	110.400	–	805.000
2001/2000	عدد البحوث	25	20	7	5	3	12	3	–
	قيمة الدعم	353.900	289.200	103.700	71.600	22.000	94.000	47.500	–
2002/2001	عدد البحوث	37	9	5	2	2	9		10
	قيمة الدعم	834.435	145.000	113.500	44.000	31.400	145.000		1.896.000
2003/2002	عدد البحوث	28	30	8	10	5	5		
	قيمة الدعم	418.650	398.200	132.600	142.252	50.900	41.700		
المجموع		3.208.585	2.264.070	851.600	739.002	343.100	939.546	62.500	–

الجدول (2)

مراكز ومؤسسات لبحث في دولة الإمارات لسنة 2002

اسم المؤسسة / الإدارة	سنة التأسيس	التبعية	عدد الباحثين المتخصصين	عدد العاملين	مجالات النشاط البحثي
1) الشعبة الاقتصادية والإحصائية/ دائرة التخطيط/ أبوظبي	1962	حكومية	25	180	اقتصادية
2) إدارة البحوث والمعلومات/ المجلس الوطني الاتحادي	1972	حكومية	3	–	كافة المجالات
3) إدارة الدراسات والتخطيط/ دائرة التنمية الاقتصادية دبي	1992	حكومية	14	215	اقتصادية، استراتيجية
4) إدارة البحوث والدراسات/ معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية	1982	مشترك	6	35	اقتصادية
5) قسم الدراسات والإحصاء دائرة التنمية الاقتصادية/ الشارقة	1981	حكومية	3	125	اقتصادية
6) قسم الإحصاء والتخطيط/ وزارة التخطيط	1971	حكومية	11	13	اقتصادية، اجتماعية، استراتيجية
7) إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية/ وزارة الاقتصاد والتجارة	–	حكومية	3	–	اقتصادية، استراتيجية
8) مركز دعم اتخاذ القرار/ شرطة دبي	–	حكومية	7	27	كافة الدراسات الداعمة لاتخاذ القرار
9) إدارة البحوث والعلاقات الدولية/ جمارك دبي	1994	حكومية	4	9	اقتصادية
10) دائرة البحوث والإحصاء/ مصرف الإمارات المركزي/ الشارقة		حكومية	–	–	اقتصادية
11) مركز زايد للتنسيق والمتابعة/ أبوظبي	1999	حكومية	–	–	كافة المجالات
12) قسم الخدمات الإنمائية/ مصرف الإمارات الصناعي	1982	مشترك	3	48	اقتصادية
13) إدارة البحوث والدراسات/ ديوان ولي عهد أبوظبي	–	حكومية	–	–	اقتصادية سياسية
14) مركز البحوث والدراسات الشرطية/ شرطة أبوظبي	1992	حكومية	7	12	اجتماعية / أمنية
15) وحدة الدراسات/ دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر	1999	خاص	5	7	اقتصادية، سياسية، استراتيجية
16) مركز المعلومات للدراسات والبحوث/ جريدة البيان	1980	حكومية	4	14	اقتصادية، اجتماعية، سياسية
17) إدارة البحوث والدراسات/ غرفة تجارة وصناعة دبي	1965	حكومية	5	144	اقتصادية
18) مركز البحوث والتوثيق/ اتحاد غرف التجارة والصناعة في الدولة	1995	حكومية	3	5	اقتصادية
19) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية/ أبوظبي	1994	حكومية	50	150	سياسية، اقتصادية، استراتيجية، اجتماعية
20) هيئة البحث والمتابعة/ الدائرة الاقتصادية في رأس الخيمة	1981	حكومية	3	23	اقتصادية، استراتيجية، إحصائية

الجدول (3)

نتائج الاستبيان بشأن الإنتاج العلمي للمراكز/ الإدارات

البيان	عدد التكرارات (20)	النسبة ٪
1. وسائل الإنتاج العلمي		
الإنتاج الذاتي للعاملين بالمركز	18	90
الإستكتاب	10	50
الندوات المتخصصة والمؤتمرات	14	70
2. طرق نشر النتائج البحثية		
كتب	10	50
أوراق عمل	11	55
دراسات متخصصة	13	65
دراسات محدودة التداول لإطلاع منخذي القرار	11	55
نشرات دورية	14	70
3. طبيعة الإبحاث المنجزة		
موجهة لصنع القرار	13	65
دراسات علمية متخصصة	14	70
دراسات ثقافية	7	35
4. التقييم العلمي للأبحاث		
تقييم داخل المؤسسة	19	95
تحكيم علمي سري	5	25
لا تخضع الدراسات للتحكيم	4	20
5. الصلة المؤسسية بصانع القرار		
لا توجد أية صلة	1	5
توجد صلة ضعيفة	6	30
توجد صلة قوية	13	65
6. التمويل		
حكومي	17	85
خاص	3	15
مشترك	1	5

الجدول (4)

نتائج الاستبيان حول مدى مساهمة المركز/ الإدارة في تحقيق أهداف التنمية في الدولة/ الإمارة

البيان	نعم		لا	
	التكرارات	٪	التكرارات	٪
1) قيام المؤسسة / الإدارة باقتراح خطة تنموية للدولة/ الإمارة	10	50	10	50
2) مساهمة المؤسسة / الإدارة بوضع خطط تنموية	6	30	14	70
3) مساهمة المؤسسة / الإدارة في تقييم خطط التنمية السابقة	5	25	15	75
4) مساهمة المؤسسة/ الإدارة في تقييم سياسات اقتصادية تجميعية أو قطاعية	12	60	8	40
5) مساهمة المؤسسة باقتراح أو ضوع سياسات اقتصادية تجميعية أو قطاعية	12	60	8	40
6) قيام المؤسسة باقتراح خطط قطاعية	8	40	12	60
7) مساهمة المؤسسة/ الإدارة في بناء أو تطوير قواعد البيانات الاقتصادية والاجتماعية	14	70	6	30

الجدول (5)

نتائج الاستبيان حول العقبات التي تواجه المركز/ الإدارة

البيان	تكرارات		٪	
1 – أهم العقابات التي تواجه المؤسسة/ الإدارة				
مالية	4		20	
إدارة داخلية	5		25	
مؤسسية	16		80	
	نعم		لا	
	تكرارات	٪	تكرارات	٪
2) هل يحظى أداء المؤسسة برضى متخذ القرار	16	80	4	20
3) هل تخدم الدراسات والأبحاث التي تقوم بها المؤسسة عملية اتخاذ القرار	18	90	2	10
4) هل تتوافر في السوق المحلي الخبرات والكفاءات المناسبة للقيام بالبحوث والدراسات	11	55	9	45
5) هل يوجد تنسيق بين المركز/ الإدارة والمؤسسات البحثية الأخرى في دولة الإمارات.	12	60	8	40
6) هل يوجد تشابه وتكرار في المؤسسات/ الإدارات التي تقوم بدراسات تنموية	13	65	7	35

الجدول (6)

أهم العقبات غير المالية التي تواجهها المراكز/ الإدارات

مرتبة حسب الأهمية

العقبة	الترتيب
صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات	1
صعوبة الوصول لمتخذ القرار	2
التكرار في الإنتاج العلمي بين المراكز المتشابهة في الدولة	3
عدم وجود خبراء مختصين في السوق المحلية	4
عدم استفادة متخذي القرار من الإنتاج العليم للمؤسسة	5